دور آليات التعاون الإفريقي العربي المشترك في تحقيق أهدافه

بقلم: د/ قاسمية جمال*

الملخص:

يعتبر التعاون الإفريقي العربي من أقدم تعاون إقليمي في التاريخ، معتمدا على التقارب الجغرافي لبناء تعاون اقتصادي وثقافي وإنساني بين الشعوب الإفريقية والأمة العربية ومتأثرا عبر العصور بالنسيج الاجتماعي والثقافي والديني بين سكان المنطقتين.

هذه العلاقات الضاربة في التاريخ انجر عنها تعاون مؤسساتي إفريقي عربي بداية من سبعينات القرن الماضي، خاصة بعد عقد أول مؤتمر للقمة إفريقي عربي بالقاهرة في مارس 1977 أين تأسست عدة هيئات ومؤسسات سياسية ومالية وتقنية لتجسيد الأهداف المتوصل إليها في هذا المؤتمر الأول في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية وغيرهما. فبذلت جهود كبيرة في الأربعين سنة الأخيرة لتدعيم هذا التعاون الثنائي رغم العراقيل التي وقفت عائقا لتحقيق هذا التقارب والتعاون.

وقد بذلت المؤسسات المالية الوطنية والجماعية دورا فعالا لتحقيق وتدعيم هذا التعاون، رغم الصعوبات التي واجهته.

ثم دعم المؤتمر الثاني في سيرت بليبيا 2010 والثالث في الكويت 2013 والرابع في غينيا الاستوائية 20216 المجهودات المبذولة من قبل هيئات التعاون الإفريقي العربي لتحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر الأول وما توصلت إليه المؤتمرات الثلاثة الأخرى. فهل حققت هذه الهيئات العاملة في إطار التعاون الإفريقي العربي أهدافها أم فشلت في تحقيق ذلك؟

Résumé:

La coopération afro-arabe est considérée comme la plus ancienne parmi les relations de coopération régionales. Elle s'étend au-delà des

* أستاذ محاضر قسم " أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2.

aspects de la proximité géographique pour inclure des relations économiques, culturelles et humaines, Créées au fil des siècles par la mobilité sociale et l'interaction culturelle entre les arabes et les africains.

Ces relations ont donné naissance à une coopération institutionnel afro-arabe, depuis les années soixante-dix ; et particulièrement à la suite du premier sommet UA-Ligue arabe ayant lieu au Caire en 1977, où plusieurs institutions de coopération dans divers domaines, ont été créées. Des efforts multiples se sont réunis, au cours des quatre dernières décennies, pour appuyer cette coopération dans le domaine économique, financière et culturelle. En fait, les institutions de financement arabes bilatérales et multilatérales, fournissent une aide technique et financière au développement des pays africains.

Le 2eme et le 3eme et le 4eme sommet Afro-arabe, tenues en Libye en 2010, et en Koweït en 2013 et à Malabo en 2016 se sont conclus sur la nécessité d'intensifier les efforts pour adopter une stratégie de partenariat arabo-africain face aux enjeux de la mondialisation. Un projet de " stratégie de partenariat" a été, alors, admis, et un plan d'action commune pour la période 2011 - 2016 et 2016- 2021 ont été approuvé.

Mais reste toujours la question primordiale. est-ce que les institutions politiques et financières arabo- africains ont atteint leur but envisages lors des congres précédents.

مقـــدمـــة:

انعقد أخيرا مؤتمر القمة العربي الإفريقي المشترك الرابع في مالابو بغينيا الاستوائية ما بين 20-23 نوفمبر 2016 تحت شعار "معا من أجل التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي" وعكست القمة الرابعة هذه، التوجه العربي الإفريقي نحو تعزيز التعاون المشترك لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه الشعوب العربية والإفريقية في هذا الخصوص وهذا ما سنتطرق له لاحقا[1].

(1) رغم مغادرة ستة دول عربية من قاعة المؤتمرات بسبب إلحاح الاتحاد الإفريقي على مشاركة الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في هذا المؤتمر باعتبارها من الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي. مما أدى بالمملكة =

كما أكد المؤتمر الثالث للدول العربية والإفريقية المنعقد بالكويت ما بين 19-20 نوفمبر 2013 على التزام هذه الدول بتعزيز التعاون بين الطرفين على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلم والأمن الدوليين، واتفقت هذه الدول على النهوض بالتعاون جنوب - جنوب وخاصة على التعاون بين الدول العربية والإفريقية وتوثيق العلاقات بين حكومات وشعوب المنطقتين من خلال تكثيف الزيارات والمشاورات على جميع المستويات[1].

كما أيد مؤتمر القمة الثالث هذا جميع القرارات السابقة المنبثقة عن مؤتمر القمة الثاني المنعقد بسيرت الليبية بتاريخ 9-11 أكتوبر 2010.

لذا ارتئينا أنه من واجبنا معرفة أهداف وهياكل التعاون الإفريقي العربي المشترك والجماعي، وما هي العوائق التي تعرضت لها منذ عام 1977 تاريخ إنشائها إلى يومنا هذا؟ وما هو دورها المستقبلي في تطوير التعاون الإفريقي العربي المشترك والجماعي؟

للإجابة على هذه الإشكالية استعملنا المنهج التحليلي الوصفي كقاعدة عامة مستعينين في بعض الأحيان بالمنهج التأريخي، معتمدين على خطة مكونة من مبحثين:

المبحث الأول: أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة الإفريقية العربية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي المعاصر.

المبحث الأول: أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة

حول حقيقة أهداف هذا التعاون الإفريقي العربي طرحت عدة فرضيات وأسئلة متشائمة في بعض الاحيان وطموحة في أحيان أخرى [2] منها:

المغربية والمملكة السعودية والكويت وقطر... للانسحاب.

(1) شعار مؤتمر القمة الثالث للتعاون العربي الإفريقي هو (شركاء في التنمية والاستثمار).

(2) هذه الأسئلة طرحها الأستاذ. الشاذلي العياري ممثل الفريق العربي في اللجنة العربية الإفريقية الدائمة.

- هل هذا التعاون عمل ظرفي، عرضي، انتهازي، تعويضي، مآله إلى الأفول والانقراض لا محالة، أم هو تعاون طويل النفس وبعيد الأفق متأصل في الماضي ويزيد تأصلا يوم بعد يوم ليصبح عملا مستمرا بدون رجعة؟

- هل هذا التعاون مالي بترودولاري، أم هو عمل حضاري مصيري بما لهاتين الكلمتين من شمولية سياسية واقتصادية وإنسانية وثقافية؟

-هل هذا التعاون بين شمال عربي ميسور وجنوب إفريقي معوز ومقهور، أم هو تضامن وصمود ودفاع مشترك لمجموعة من الدول كلها نامية، كلها من الجنوب، وكلها متصارعة مع الشمال؟

- هل التعاون العربي الإفريقي المشترك تكتل ضد العالم الخارجي وبديل للتعاون الدولي المجحف والمخيب، وهل هو رد فعل إزاء خيبة الحوار بين الشمال والجنوب، أم هو منهج تضامني بين 64 دولة نامية، منفتح على نفسه ومتفتح على غيره، محرض لبلدان العالم، الغنية منها والفقيرة، لتسلك طريق التعاون والإخاء والنهوض الشامل بالبشرية وتوفير أسباب العيش الكريم للجميع والأمن والسلام والمحبة؟

المطلب الأول: المبادرات الأولى لتحديد أهداف التعاون الإفريقي العربي المشترك

إن المتتبع لمسيرة تنظيم التعاون الإفريقي العربي يلاحظ أنه منذ عام 1973 والمبادرات العربية الإفريقية نحو تنظيم التعاون وتحديد أهدافه تصدر من أعلى قمة لتعطي حدود الواقعية الممكنة آمالا، فبدأت الاجتماعات المشتركة الإفريقية العربية مباشرة بعد حرب رمضان وارتفاع أسعار النفط عن طريق لجنة السبع الإفريقية والدول العربية[1] التي عبرت فعليا عن مدى وجوب التقارب والتضامن والتعاون بين المنطقتين وهذا ما عبر عنه صراحة السيد أنزووازاني السكرتير الإداري

(1) - لجنة السبعة الإفريقية المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية مثلت بالكاميرون، بوتسوانا، زائير، مالي، تنزانيا، غانا، السودان، ومثل الجانب العربي كل من السعودية، مصر، الإمارات العربية، الكويت، سوريا، العراق، قطر، ليبيا، الجزائر، البحرين.

لمنظمة الوحدة الإفريقية في تدخله أمام لجنة السبعة ألإفريقية والدول العربية في اجتماعها المشترك في جانفي 1974، حيث أكد على أن الحل الحقيقي لمشكلات الدول الإفريقية على المدى الطويل هو في زيادة وترشيد التبادل التجاري بينها وبين الدول العربية حتى تحل مشكلة ميزان المدفوعات مع إمكانية بذل تضحيات في البداية من الطرفين، وان التعاون العربي الإفريقي هو التزام برفاهية وسعادة كلا واحد منها شعوبا ودولا، وهو أمر يمكن لمؤتمرنا بفضله أن يخطو خطوة هائلة للأمام على طريق الوحدة والتضامن العربي الإفريقي[1].

فهذا اللقاء ألأول المشترك بين العرب والأفارقة يعتبر نقطة إنطلاق أساسية في تجسيد التعاون الإفريقي العربي، خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما المالي منه، غير أن قرارات هذا المؤتمر لم تشر إلى المؤسسات أو القنوات التي تتحكم في هذه المساعدات وتوجيهها ولم نرى فيه أهدافا وأولويات بل كان اجتماعا كرد فعل على ظروف دولية وإقليمية فرضت نفسها على المنطقة خاصة حرب أكتوبر 1973 وما تلاها من ارتفاع في أسعار البترول وأثرها على إفريقيا.

ثم تلى هذا الاجتماع بفترة قصيرة (ندوة الخرطوم) الخاصة بالتعاون العربي الإفريقي والتي دعت لها جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مصر والسودان سميت بالندوة العربية الإفريقية للتحرر والتنمية ما بين 7 -11 جانفي 1976[2] واختتمت هذه الندوة اجتماعاتها بإعلان أسمته (إعلان ندوة الخرطوم حول التعاون العربي الإفريقي) الذي ركز أساسا على:

- وجوب تحرير كافة الأراضي العربية والإفريقية ومساعدة الحركات التحررية في أفريقيا والعالم العربي والقضاء على الاستعمار القديم والجديد.

(2)- د/ يحي حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (دراسة قانونية سياسية) دار الفكر العربي، القاهرة 1976. ص403.

(2) - حضر هذه الندوة 95 عضوا من وزراء الإعلام الأفارقة والعرب والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثل عن ألأمين العام (OUA) وممثل لليونسكو وممثلي عن حركات التحرر الإفريقية والعربية وغيرهم.

- أن يهدف التعاون الإفريقي العربي إلى التنمية المخططة علميا مع تدعيم المؤسسات القائمة وتقويتها.

- أن يستهدف التعاون الإفريقي العربي في المجال الاقتصادي دعم اقتصاديات دول المنطقة وتدعيم استقلالها الوطني.

- تركيز الجهود لتحقيق التعاون على أسلوب علمي قائم على وحدة التراب ووحدة المصير[1].

- إن هذا الإعلان ركز على التعاون الشامل العلمي والمخطط في مختلف الميادين بين الأفارقة والعرب لتحقيق التنمية الشاملة وبالتالي الخروج من دائرة التخلف والتبعية للدول المصنعة، وبذلك يكون هذا الإعلان قد أبرز أهمية تأسيس وتأطير التعاون الإفريقي العربي بطريقة علمية ومخططة مبتعدا عن المحاولات الارتجالية المؤقتة، مما يشكل بداية لمرحلة جديدة يكون التعاون فيها أكثر تنظيما وذلك بإنشاء أطر خاصة للتعاون الإفريقي العربي خارج جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية[2].

وتحقيقا لهذه الأهداف تم اجتماع المؤتمر الوزاري العربي الإفريقي الأول بدكار عاصمة السنغال ما بين 19 و22 أفريل 1976 وكان نتيجة عدة اجتماعا ت قامت على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في ما يخص تدعيم التعاون الإفريقي العربي وتوسيع لجنة السبعة لتصبح لجنة الإثنى عشر أو بالأحرى لجنة 24 (12 من الجانب الإفريقي و12 من الجانب العربي)[3].

(1) - جدول الأعمال أقرته اللجنة الوزارية الإفريقية العربية في 1975/07/10.

(2). للتوسع أكثر انظر. د/ علي قضاي الدخر. ترجمة د/ خالد محمد فرح. الأطر المؤسسية للتعاون الإفريقي العربي. (مقارنة قانونية) طبعة أولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006،. ص142-143.

(3) - انظر قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المجتمع بمقديشو عام 1974 خاصة القرار رقم 337 وكذلك قرارات المجلس المنعقدة بأديس أبابا فبراير 1975 خاصة القرار رقم 3395.

- كذلك انظر قرارات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط 29/26 أكتوبر 1974.

وجدد ممثل جامعة الدول العربية في هذا المؤتمر منطلقات التعاون الإفريقي العربي ونقاطه الأساسية، والمتمثلة في التاريخ المشترك والطموحات المشتركة للخروج من التخلف وتحقيق التنمية والتقدم لشعوب المنطقة.

أما رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، فدعا إلى إرساء التعاون الإفريقي العربي على أساس متين من التعاون الاقتصادي المفيد والفعال بدلا من إرسائه على أسس من المتغيرات الدبلوماسية أو الظروف المتغيرة للوضع الاقتصادي الدولي، كما طالب بتحديث العلاقات الإفريقية العربية حتى تتمكن من مواجهة متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ألتزمت به الدول الإفريقية والعربية.

ويستخلص من تدخلات زعماء أفريقيا والعالم العربي أن هناك اهتمام جدي بتأسيس وتأطير التعاون الإفريقي العربي المشترك الجماعي [1] وتخطيطه بعد تحديد مفهوم المصالح الإفريقية والمصالح العربية، وذلك عندما ركز وزراء خارجية الدول الإفريقية والعربية في دكار على ضرورة إعادة تعريف مفهوم المصالح الإفريقية ومصالح العالم العربي على ضوء تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، وبالتنسيق بين مواقفها للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة بعد ظهور أزمة الطاقة المصطنعة من قبل الدول الغربية. ومن هذا المنطلق ركز المؤتمر الوزاري على ضرورة توسيع التعاون حتى لا يصبح تعاون ظرفي مؤقت، ولكن ليصبح بعد تأسيسه وتنظيمه تعاون استراتيجي شامل وطويل المدى يحقق التنمية الإفريقية والعربية في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد عادل ومنصف[2].

(1) المقصود بالتعاون الجماعي الإفريقي العربي المشترك ن التعاون الجماعي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) وجامعة الدول العربية، أي إبعاد التعاون الثنائي بين الدول الإفريقية والدول العربية.

(2) - D/ Azzouz Kerdoun: la coopération arabo africaine dimension et perspectives, OPU Alger 1987. pp 45-46.

وختم المؤتمر اجتماعه بإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل المشترك بشأن التعاون الإفريقي العربي، هذا المشروع الذي كانت قد أقرته اللجنتان الوزاريتان العربية والإفريقية عام 1975.

ويمكن القول هنا أن المؤتمر كان في الواقع عبارة عن اجتماع تمهيدي لمؤتمر القمة، حيث أن الأهداف والمبادئ المعلنة عنها في اجتماع دكار نجدها في مؤتمر القاهرة الذي نتطرق له في المطلب الثاني:

المطلب الثاني: أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمر القمة الإفريقي العربي المشترك الأول، القاهرة 8-9 مارس 1977

تجدر الإشارة هنا أن كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) حددا أهداف التعاون بينهما من خلال منظمتيهما الإقليميتين قبل عقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول في مارس 1977.

يعتبر مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول أهم مؤتمر في تاريخ التعاون الإفريقي العربي، وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع وزراء الخارجية العرب والأفارقة بالقاهرة إذ تدارسوا الوثائق التي شكلت فيما بعد (ميثاق) التعاون العربي الإفريقي، من موضوع الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي، والمستندات الأخرى المتعلقة بأعمال لجنة الأربعة والعشرين التي عقدت في لوزاكا والتي درست وتناولت النواحي السياسية (الصهيونية، العنصرية، الاستعمار)، والاقتصادية (التجارة، والمالية، المبادلات)، والفنية (تبادل المعلومات والخبرات)، والتنظيمية (تأسيس التعاون العربي الإفريقي وتأطيره) للتعاون الإفريقي العربي. وفي ما بين 7 و9 مارس 1977 عقد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول بالقاهرة لدراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي العربي[1].

(1) - شارك فيه ثلاثون من رؤساء الدول (14 من الرؤساء العرب و16 من الرؤساء الأفارقة) و6 من نواب الرؤساء الدول و8 من رؤساء الحكومات و16 من وزراء الخارجية.

=

فقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية في تدخله إلى نبذ كل المحاولات التي ترمي إلى تقسيم وحدة الصف الإفريقي العربي، وبث الشكوك بين أعضائه وأضاف أن الشعوب الإفريقية والعربية مدينة لماض مشترك ومتحدة في مستقبل واحد.

أما الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد قال في معرض حديثه عن مؤتمر القمة الأول مايلي: "نود أن نذكر دائما أن التعاون مثل النبات، لا يمكن أن ينبت ويزدهر إلا في حقل خصب، وهذه الحقيقة تبقى ضرورية أكثر فيما يتعلق بالتعاون العربي الإفريقي، فهي تتطلب الوضوح والصدق، وهي بالتالي تحتاج إلى تنظيم وتطوير التيارات المستمرة الناتجة عن العلاقات الدولية في مجال الإعلام والاتصال بين العالمين العربي والإفريقي، إذ بفضل هذه التيارات يمكن أن تختفي بعض المشاكل... لقد حان الوقت إذن لآن ليتحول الكلام إلى عمل والمبدأ إلى برنامج والبرنامج إلى مشروع، وأن يتم التمهيد لتحقيق المشروع[1].

وقد صادق المؤتمر في آخر اجتماعاته على أربع وثائق أساسية هي:

أ- الإعلان السياسي

ب- الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي

ج- إعلان برنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الإفريقي

د- تنظيم وإجراءات تطبيق التعاون العربي ألإفريقي.

وقد لمح لأهداف التعاون الإفريقي العربي في مقدمة إعلان برنامج العمل، حيث أكد المؤتمرون في هذه المقدمة على أملهم في تدعيم التعاون بينهم في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتدعيم التفاهم والتقارب بين شعوب المنطقيتين، وبالتالي تدعيم التعاون بين دولهم للاستجابة لمطامح شعوب المنطقة في

=

- انظر تقرير المصرف العربي الإفريقي للتنمية) صامد الاقتصادي) (عدد 30 أبريل 1986)

(1) - د/ أمين أسبر، أفريقيا والعرب، طبعة أولى، دار الحقائق، لبنان 1980، ص ص110-113 .

تقوية التضامن والأخوة بينهم والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تسعى إلى تدعيم توحيد دل وشعوب المنطقيتين[1].

فقد أكد الإعلان في مجاله السياسي على ارتباط إفريقيا والعرب بمبادئ وأهداف عدم الانحياز والتعايش السلمي والعمل على إنشاء نظام اقتصادي دولي عادل وأكد على احترام السيادة والوحدة الترابية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك على حل النزاعات بالطرق السلمية وتقوية الجبهة الموحدة لشعوبهم في الكفاح التحرري ضد الصهيونية والعنصرية والأبارتيد، وطلب المؤتمر من منظمة الوحدة ألإفريقية وجامعة الدول العربية أن تتبادل فيما بينهما المعلومات بطريقة منظمة، خاصة فيما يتعلق بالنضال المشترك لشعوبها في أفريقيا والمشرق العربي حتى يسمح للدول الأعضاء في المنطقتين أن تلعب دورها الفعال في هذا المجال.

وفي المجال الاقتصادي والمالي حدد المؤتمر أهداف التعاون الإفريقي العربي في وضع برنامج من عدة نقاط تتخلص فيما يلي:

- تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم المساعدات الفنية والمالية لإجراء دراسات في جدوى مشروعات وهياكل البنية الأساسية في أفريقيا خاصة الأربع مشاريع المقترحة من قبل اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا لتمويلها.

- تدعيم المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الإفريقية.

- المساهمة في تدعيم الموارد المالية (بنك التنمية الإفريقي) عن طريق الإقراض من أسواق الأموال العربية بأفضل الشروط الممكنة.

(1) - Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adoptes par premier conférence afro arabe (déclaration et programme d'action) le Caire Mars 1977.

- زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الإفريقية.

- تقوية العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية والعربية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة.

- تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات إفريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمار في الدول الإفريقية.

- تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الإفريقية.

إن محاولة تحديد الأهداف رغم شموليتها وكثرتها ومحاولة تخطيطها وتأطيرها بخلق قنوات جديدة تجسدها واقعيا، ومتابعة تطبيقها عن طريق مؤسسات دائمة[1]، تشكل مرحلة جديدة مقننة في مسيرة التعاون الإفريقي العربي.

وقد استهدف التعاون من خلال نصوص وتوصيات مؤتمر القاهرة، تأكيد المصلحة المشتركة والعلاقات الخاصة المتميزة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[2] بين الأفارقة والعرب، وكدعم فوري لهذا التعاون المعلن عليه قامت أربع دول عربية هي: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، بإعلان مساهمة تطوعية لهذه الغاية بلغت في جملتها 1,45 مليون دولار لصالح أفريقيا.

إن الملاحظ للأهداف التي سطرت خلال المؤتمر، يجد أن المؤتمرين لم يحددوا بدقة أولويات الأهداف، ولم يخططوا لمراحل تنفيذ هذه المشاريع والأهداف المتفق عليها مبدئيا بين الأفارقة والعرب.

كما أن إعلان التعاون الاقتصادي والمالي ركز بشكل محسوس على الجانب المالي، حيث تبقى الدول العربية تمنح الأموال للأفارقة ويبقى هؤلاء مستقبلي له

(1) - د/ عبد القادر ياسين، التعاون العربي الإفريقي وأبعاد، صامد الاقتصادي، عدد 60، أبريل 1986. مرجع سابق. ص11.

(2) - عيسى الشعبي، التحويلات المالية العربية لإفريقيا 1973/ 1984. صامد الاقتصادي. مرجع سابق ص18.

دون العكس، كما أنه جاء في وثيقة إعلان برنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي أهداف كثيرة وتخص كل المجالات تقريبا وبدون رسم أولويات لأهداف محددة.

ويمكن لنا أن نرجع سبب هذا الغموض إلى ما قاله الأستاذ يوسف الحسن في كتابه التعاون العربي الإفريقي، حيث يصف الموقف العربي على النحو التالي (واجه المؤتمر في بدأ اجتماعاته غيوما كثيرة فلم يكن هناك تصور إفريقي مشترك للتعاون مع العرب وفي الوقت نفسه فإن أقطار عربية نفطية وجدت نفسها تتحمل العبء الأكبر حول مسؤولية الدعم المالي لأفريقيا رغم وجود دول إفريقية عربية وغير عربية نفطية وقادرة على التمويل. . . وقد كان الموقف قبل بدء المؤتمر يحمل معه بذور الأزمة والتشاؤم وظلت غيوم التشاؤم تخيم على اجتماعات الوزراء حتى لحظة المؤتمر القمة[1].

المطلب الثالث: أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال وثائق مؤتمرا ت القمة الإفريقية العربية الأخرى

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مؤتمرات القمة المشتركة الثلاث الأخرى، إذ سنتعرض في الفرع الأول إلى مؤتمر سيرت بليبيا 2010، ثم في الفرع الثاني نتعرف عل قرارات مؤتمر الكويت (19 -20 نوفمبر 2013)، وفي فرع ثالث نتطرق إلى قرارات مؤتمر مالابو بغينيا الاستوائية (20 - 23 نوفمبر 2016) الذي انعقد تحت شعار "معا من أجل التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي".

الفرع الأول: مؤتمر القمة الثاني المشترك (سيرت أكتوبر 2010)

وهو المؤتمر الذي أنعقد في مدينة سيرت بالجماهيرية الليبية في بداية شهر أكتوبر 2010 (أي بعد ثلاثة وثلاثين سنة من إنعقاد مؤتمر القمة الأول في مارس 1977) مباشرة بعد عقد مؤتمر القمة العربية الاستثنائي في نفس المدينة وفي نفس الدولة وما شابهه من مشاكل وإختلافات في المواقف العربية إزاء النزاعات العربية

(1) - د/ يوسف الحسن، التعاون العربي الإفريقي، دار الوحدة، بيروت، 1982. ص68.

العربية أنذاك. وبعد أن وافقت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي الثالثة عشر المنعقدة في ليبيا في أكتوبر2009 على إستضافة ليبيا للقمة الإفريقية العربية المزمع عقدها بتاريخ 9-11 أكتوبر 2010 وتشكيل لجنة تحضيرية لهذه القمة مكونة من الدول التالية تنزانيا، بوركينا فاسو، غانا، مصر، الجزائر، ليبيا، الكويت، المغرب، مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعلى أن تعقد هذه اللجنة التحضيرية اجتماعات شهرية في مقر المفوضية أو الأمانة العامة للجامعة العربية أو أية دولة تطلب إستضافة هذه الاجتماعات بما يساهم في الإعداد الجيد لهذه القمة.

هذا المؤتمر الثاني للقمة الإفريقية العربية، ومن خلال وثائقه وقراراته الختامية ركز على البعد الاستراتيجي للتعاون الإفريقي العربي في هذه المرحلة خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، إذ نوقشت 63 نقطة بخصوص الشراكة الاستراتيجية الإفريقية العربية منها كيفية تمويل المشاريع المشتركة ووضع آليات لتنفيذ وتطبيق الشراكة الاستراتيجية كذلك تم التطرق إلى قضية تأمين الاستثمارات العربية في إفريقيا بسبب كثرة الاضطرابات وعدم الاستقرار فيها. كما أقر المؤتمر الثاني هذا خطة خماسية 2011 – 2016، كما تم الاتفاق على تشكيل صندوق إفريقي عربي لمواجهة الكوارث، غير أنه من الناحية السياسية لم يتم التطرق بصفة واضحة للقضية الفلسطينية، خاصة وأن هذه القضية كانت تمر آنذاك بمنعرج خطير جدا في ضوء الانقسامات الفلسطينية الفلسطينية، وما انجر عنها من آ ثار في المواقف العربية والمواقف الإفريقية، وشكوى الأفارقة وإنزعاجهم من طرح هذه القضية في هياكل التعاون الإفريقي العربي خاصة بعد التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا مباشرة، أو عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية وإدعائها بأنها لم تبق بعد تحتل أراضي إفريقية بعد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ورد سيناء الى مصر.

غير أن العلاقات الإفريقية العربية ما زالت تركز على الجانب المالي لتمويل المشاريع في إفريقيا والتي تتحمل العبء الأكبر فيه الدول العربية التي اشتكت منه كثيرا.

الفرع الثاني: أهداف التعاون العربي الإفريقي في قرارات مؤتمر القمة العربي الإفريقي الثالث المنعقد بالكويت بتاريخ 19ـ20 نوفمبر 2013[1].

- تأكيد تعزيز التعاون بين افريقيا والوطن العربي على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحرصت على انتظام آلية التعاون وإزالة العوائق التي تواجه تنشيط وتطوير التعاون الافريقي العربي وفقا للمصالح المشتركة من أجل تعزيز المرتكزات التي تعوق العلاقات بين بلدان المنطقتين، وتعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في منطقتنا في التنمية الاقتصادية وفي تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات المشتركة حيث اتفقت على عدة أهداف منها:

- النهوض بالتعاون بين البلدان العربية والافريقية وتوثيق العلاقات بين حكومات وشعوب المنطقة العربية والافريقية من خلال تكثيف الزيارات والمشاورات على جميع المستويات.

– دعوة المؤسسات المالية الافريقية والعربية وكذلك أصحاب المصلحة والآخرين المعنيين إلى دعم التجارة بين دول المنطقتين الافريقية والعربية طبقا لخطة العمل المشتركة 2011 – 2016[2].

الفرع الثالث: أهداف التعاون الإفريقي العربي من خلال مؤتمر مالابو بغينيا الاستوائية

يستخلص من قرارات قمة مالابو أنها جاءت لتقييم ولمراجعة التقدم الذي تم تحقيقه ارتباطا بما صدر عن قمة الكويت المنعقد في 19-20 نوفمبر 2013 في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي مقدمتها مبادرة أمير الكويت لتمويل مشروعات تنموية ولتطوير البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء، وإقرار عقد منتدى التعاون الاقتصادي على هامش قمم الشراكة بما يسمح بمشاركة القطاع

(1) انظر وثائق المؤتمر الثالث بالكويت المؤرخة في 21 نوفمبر 2013.
(2) انظر وثائق المؤتمر الثالث بالكويت 2013. مرجع سابق.

الخاص، وتنظيم اجتماعات لوزراء الاقتصاد والمالية في إطار الإعداد للقمة العربية الإفريقية.، إضافة إلى متابعة الخطوات التي اتخذت لتنفيذ خطة عمل الشراكة 2011- 2016، ووضع خطة عمل جديدة تمتد من الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، كما بحثت القمة سبل تمويل هذه الخطة بما يضمن استدامة إتاحة الموارد وتفعيل أكثر لمؤسسات التعاون العربي الإفريقي المنشأة إثر المؤتمر العربي الإفريقي المشترك الأول المنعقد في مارس 1977 والهيئات الأخرى العاملة في إطار التعاون الإفريقي العربي المشترك، بعدما تعرضت لهزات خطيرة كادت أن تجمد نشاطاتها، مما ينجر عنه إفشال للتعاون الإفريقي العربي المشترك والجماعي.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي المعاصر وتقييم دوره في تحقيق أهداف التعاون الإفريقي العربي المشترك.

بعدما تعرفنا على أهداف التعاون الإفريقي العربي بصفة عامة، سنتعرف في هذا المبحث على أهم الهياكل التنظيمية العامة والمالية المؤثرة فعليا في التعاون الإفريقي العربي المشترك والجماعي باعتبارها أهم القنوات السياسية والتقنية المدعمة لتجسيد هذا التعاون[1].

سنتطرق في هذا المبحث وفي مطلبه الأول إلى الهيكل التنظيمي العام للتعاون الإفريقي العربي المعاصر وفي المطلب الثاني إلى وسائل تحقيق هذا التعاون.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي العام للتعاون الإفريقي العربي

والمقصود بالهياكل العامة في هذا المبحث، الميكانزمات القانونية والسياسية التي أنشأتها وثائق مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 7 و9 مارس 1977 مع تقييمنا لها واقعيا.

بعدما شكلت جامعة الدول العربية في أبريل عام 1975 لجنة خاصة عرفت بلجنة الإثنى عشر لتنظيم شؤون التعاون الإفريقي العربي، وأعيد تشكيل لجنة السبعة الإفريقية في فبراير 1975 واتسعت عضويتها لتصبح لجنة الاثني عشر الإفريقية

(1) اقتصرنا على أهم الهياكل في التعاون الإفريقي العربي المشترك وهي كثيرة جدا.

(لجنة 24)[1] وبعد ندوة الخرطوم، وبعد الموافقة على مشروع إعلان برنامج عمل بشأن التعاون الإفريقي العربي. كما أقره المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي في دكار المنعقد ما بين 19 و22 أبريل 1976 أرسى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة ما بين 7 و9 مارس 1977 هياكل للتعاون الإفريقي العربي، والتي يقصد بها مجموعة الآليات التي أنشأتها الدول العربية والأفريقية تحت مظلة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول في مارس 1977 بغية تعزيز العمل العربي الأفريقي الجماعي. وقد أنشأ المؤتمر العديد من الأطر التنظيمية لكي تنهض بمسؤولية العمل العربي الأفريقي وهي تتلخص في ما يلي:

الفرع الأول: الهياكل الأساسية السياسية للتعاون الإفريقي العربي

أولا: مؤتمر القمة العربي الإفريقي

ويضم قادة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربي الإفريقي، وهو الذي يرسم سياسته ويحدد توجهاته العامة، وهو ينعقد أصلا كل ثلاث سنوات، إلا أن هذه المواعيد لم تحترم إطلاقا، وقد انعقد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة في مارس 1977، وإنعقد المؤتمر القمة العربي الإفريقي الثاني في سيرت الليبية في 9-11أكتوبر 2010 والمؤتمر الثالث بالكويت في نوفمبر 2013 والمؤتمر الرابع بملابو بغينيا الاستوائية في 23 نوفمبر 2016.

تعرض المؤتمر الأول للقمة الإفريقية العربية المنعقد في شهر مارس من عام 1977 إلى الاستراتجية العامة للتعاون الإفريقي العربي، ووضع الهيئات القانونية لتنظيمه وتحديد استراتجيته وأولوياته خاصة في الجانب السياسي والاقتصادي (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) ثم الثقافي، والإعلامي، إذ صدر عن المؤتمر أربع

(1) - د/ رجاء عبد الرسول، رؤية مستقبلية التعاون العربي الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، عدد 80، أبريل 1985، مص، ص 63.

وثائق أساسية تحدد مجالات التعاون وآلياته ومؤسساته المسؤولة عن تنمية هذه العلاقات، وهذه الوثائق هي[1] :

أ- الإعلان السياسي:

وحدد الأساس القانوني والسياسي للتعاون الإفريقي العربي والمبادئ التي يستند إليها هذا التعاون إضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وهي: الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي والإفريقي، وتدعيم التعاون الاقتصادي وتحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والإفريقية.

ب- إعلان برنامج عمل التعاون العربي الإفريقي:

وتعهدت من خلاله المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية بتنمية وتطوير علاقاتها على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي في الميادين المختلفة، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة دائمة لمتابعة التعاون بين الجانبين الإفريقي والعربي.

ج- إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي الإفريقي:

أقر المؤتمر خطة للتعاون الاقتصادي والمالي المشترك تتضمن عدة نصوص أهمها: العمل عل تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الإفريقية، وزيادة المساعدات المالية الثنائية، وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في البلدان الإفريقية وغيرها، وتنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون الإفريقي العربي[2].

كما تضمنت هذه الوثيقة الهيئات والهياكل المسؤولة عن وضع إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي موضع التنفيذ وهي: مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان، واللجنة الدائمة، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، ولجنة التنسيق والمحكمة العربية الإفريقية أو لجنة التوثيق والتحكيم الذين سنتعرض لاحقا.

(1) جريدة الأخبار البوابة نيوز السبت 19 نوفمبر 2016.

(2) راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، مقال في جريدة المعرفة ليوم 03 أكتوبر 2009. ص5.

ثانيا: المجلس الوزاري العربي الإفريقي

ويتكون من وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية، ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، ويرفع تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الإفريقي، ويجتمع كل 18 شهرا، وإجتمع هذا المجلس لأول مرة في مارس 1977. كما يجوز له أن يعقد دورات استثنائية بطلب من اللجنة الدائمة.

ويتمثل دوره في التحضير للقمة الإفريقية العربية، وتنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الأخيرة، وهو مكلف فضلا عن ذلك، بترقية التعاون الإفريقي العربي في كافة المجالات التي ينبغي أن يغطيها ذلك التعاون.

ثالثا: اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي

تتكون اللجنة الدائمة من 24 وزيرا يتم اختيار 12 منهم بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل[1]، (سوريا، الأردن، الجزائر، السعودية، تونس، فلسطين ،مصر، العراق، الكويت، لبنان، موريتانيا، الإمارات العربية، بالإضافة إلى ليبيا البلد المنظم للدورة الثالثة عشر) و12 منهم بواسطة الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا) (أنجولا، الكونغو، غانا، غينيا، موريشيوس موزمبيق، سيراليون، سوازيلاند، تنزانيا، بوركينا فاسو، المغرب. وفي بعض الأحيان تتغير هذه الدول لتحل محلها دول أخرى) (بعدما كانت تتكون كل لجنة من سبعة أعضاء) كما تضم اللجنة الأمينين العامين للمنظمتين، وتعتبر اللجنة الدائمة القوة المحركة الرئيسية للتعاون الإفريقي العربي والضامنة لتنفيذه ومراقبته وتطوره.

(1) (سوريا، الأردن، الجزائر، السعودية، تونس، فلسطين، مصر، العراق، الكويت، لبنان، موريتانيا، الإمارات العربية، بالإضافة إلى ليبيا البلد المنظم للدورة الثالثة عشر) و12 منهم بواسطة الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا) (أنجولا، الكونغو، غانا، غينيا، موريشيوس موزمبيق، سيراليون، سوازيلاند، تنزانيا، بوركينا فاسو، المغرب. وفي بعض الأحيان تتغير هذه الدول لتحل محلها دول أخرى) (بعدما كانت تتكون كل لجنة من سبعة أعضاء).

وتعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين في السنة في مقر المنظمتين بالتبادل، إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء[1]، وللجنة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الإقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين، وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين. وقد عقدت اللجنة أكثر من ثلاثة عشر اجتماعا منذ ماي 1977 إلى نوفمبر 2016.

وتختص اللجنة الدائمة بوضع التعاون الإفريقي العربي موضع التنفيذ وتسهر على تطويره في مختلف الميادين، كما أنها تدرس وتوجه هذا التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتقنية والاقتصادية التي تضمنها تصريح وبرنامج عمل التعاون الإفريقي العربي[2]، وهي من أجل ذلك تتخذ القرارات الضرورية، كما يوكل لها القيام بالإسهامات التالية:

- وضع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء، وضع التطبيق ومتابعة تنفيذها.

- دراسة المشاكل المقترحة من قبل الجانبين (الإفريقي والعربي) وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء من أجل دراستها وتقوية التعاون الإفريقي العربي وتحديد صلاحياتها ونظامها الداخلي.

- إقرار المشاريع المقترحة من قبل لجان العمل ذات الاختصاص.

- ترتيب مسائل التنظيم والتنسيق العامة للتعاون العربي الإفريقي الموضوعة موضع التطبيق.

---

(1) د/ علي قضاي الدخر. ترجمة الدكتور. خالد محمد فرح. الأطر المؤسسية للتعاون العربي الإفريقي (مقارنة قانونية) طبعة أولى. مكتبة مدبولي القاهرة 2008. ص135-136.

(2) - Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adaptes par la premier conférence afro- arabe ausommet du carie 7-9 mars 1977 ،ANNEXE N 1 (les relations Historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de anos jours ،p 169 -181 UNESCO.

- تستطيع اللجنة الدائمة في حالة الضرورة اقتراح عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء.

وقامت اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي بدور فعال لإعادة والنهوض من جديد بالتعاون الإفريقي العربي خاصة بعد تجميد هياكله لمدة ليست بالقصيرة لأسباب يعرفها الجميع، فاخذت على نفسها مبادرة إعادة إحياء هذا التعاون خاصة في دورتها الثالثة عشر بسيرت اليبية في أكتوبر 2009، فبعدما وافقت على عقد مؤتمر القمة الثانية لرؤساء الدول الإفريقية والعربية في أكتوبر 2010 وما يحتاجه من تحضيرات وتكوين لجان متخصصة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية والإعلامية وحماية البيئة وغيرها. قامت بإستحداث آلية تنسيق جديدة لإحياء التعاون الإفريقي العربي، وشجعت على إقامة تعاون وعلاقات عمل مباشرة بين المؤسسات الإفريقية والعربية المتماثلة، بهدف ضمان التكاملية وتفادي إزدواجية الجهود، كما طالبت كل من الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بمواصلة دعم التعاون الإفريقي العربي في الجانب المالي وحثتهما على مواصلة دورهما وتقديم تقارير عن أنشطتهما في الاجتماع القادم للجنة.

وفي مجال التعاون التجاري والاقتصادي أكدت اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي على إجراء دراسة تقييمية حول المعرض التجاري الإفريقي العربي الذي سبق تنظيمه وقبل تنظيم معرض تجاري جديد، كما أكدت اللجنة على دعمها لإنشاء المنتدى الإنمائي الإفريقي العربي ودعت جميع الدول الأعضاء والقطاعات الإفريقية والعربية الخاصة والمجتمعات المدنية إلى المشاركة بصورة فعالة لتدعيمه. كما دعت المصرف الإفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والمؤسسات المالية الأخرى الإفريقية والعربية لرعاية عملية تنظيم هذا المنتدى وتنظيمه. كما حثت اللجنة كل من الأفارقة والعرب على المبادرة بالاجتماعات القطاعية الوزارية المختصة [1]، وفي هذا الإطار رحبت اللجنة ترحيبا بالغا بتنظيم

(1) د/ علي قضاي الدخر. مرجع سابق ص 136.

الاجتماع المشترك لوزراء الزراعة الأفارقة والعرب لدراسة وإعتماد خطة عمل مشتركة حول التنمية الزراعية والإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي واستراتيجية تنفيذها ودعت اللجنة جميع البلدان والمنظمات المعنية الإفريقية العربية إلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات المخصصة لإنجاح مثل هذه المبادرات. كما دعمت اللجنة في بيانها الختامي للدورة الثالثة عشر مقترح إنشاء غرفة إفريقية عربية مشتركة للتجارة والزراعة والصناعة والمهن، وحثت مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة للجامعة العربية على إجراء الإتصالات مع المؤسسات ذات الصلة وتيسير إنشاء هذه الغرفة في وقت مبكر.

ومن بين أهم القرارات التي إتخذتها اللجنة الدائمة في هذه الدورة هو الفرار الخاص بإنشاء هياكل وآليات مؤسسية لدعم التجارة والاستثمار... داعية إلى إتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية وعلى وجه السرعة للتأسيس الفعال لمنطقة تجارية تفضيلية إفريقية عربية ولتعاون مالي استثماري. كما أكدت على أهمية المبادرة الخاصة بتعزيز التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية. والتعاون في مجال البيئة والمناخ. كما رحبت اللجنة بتحويل المعهد الثقافي الإفريقي العربي إلى **معهد إفريقي عربي للثقافة والدراسات الاستراتيجية** والذي ميزانيته المالية السنوية واحد مليون دولار تغطى مناصفة بين المنظمتين (الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي)[1].

وكانت الدورات السابقة للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي قد ركزت تقريبا على نفس النقاط المجدولة في الدورة الثالثة عشر، محاولة إيجاد وسائل لتنفيذها، ففي الدورة التاسعة للجنة الدائمة المنعقدة في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو خلال الفترة الممتدة من 6 الى11 ديسمبر 1988 دعت إلى تنشيط جميع الأجهزة في مجال التعاون الإفريقي العربي حيث تدارس الجانبان العربي والإفريقي برامج تعزيز التضامن العربي الإفريقي في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والإعلامي، وقد شملت البرامج والتوصيات الموضوعات التالية:

(1)Voix de la russie -02-11-2009-http. Ruvr/ ru/ main/php /. Ing /18/10/2009 - cooperation afro- arabe: 13session de la commission a tripoli. 11/10/2009. 36215: html :

- مواصلة العمل السياسي المشترك في المحافل الدولية.

-تنسيق أعمال وجهود المنظمات العربية والإفريقية في مجالات الثقافة والإعلام لتنمة الجهود المشتركة في هذا الميدان.

- استعراض أنشطة المؤسسات المتخصصة العربية الإفريقية كالمصرف العربي وبنك التنمية الإفريقي واللجنة والجنة الاقتصادية لإفريقيا والمنظمات العربية والإفريقية المتخصصة الأخرى في مختلف المجالات.

وتقوم الأمانتان العامتان للجامعة العربية والاتحاد الإفريقي حاليا ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا ببذل جهدهما لتنفيذ التوصيات الرئيسية الموكلين بتنفيذها وهي:

- إقامة معرض تجاري إفريقي عربي لرجال الأعمال الافارقة والعرب.

- إنشاء منطقة حرة للتجارة التفضيلية العربية الإفريقية بالتعاون مع الهيئات المتخصصة العربية والإفريقية.

- العمل على تنظيم ندوة للأمن الغذائي العربي الإفريقي لتحديد سبل ووسائل تعزيز التعاون ومواجهة الإحتياجات الملحة في هذا المجال الحيوي.

- العمل وإتخاذ الخطوات الملائمة لإنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية إفريقية.

كما أن الدورة الحادية عشر لاجتماعات اللجنة الدائمة لم تخرج من هذا الإطار (الاقتصادي والمالي أساسا)، ففي اجتماعها بنيويورك من3 إلى 6 أكتوبر 1989 والذي أعتبر نقطة إنطلاق لتنفيذ التوصيات والبرامج التي أعتمدت خلال عام 1989 حيث تقرر:

- قيام المعهد الثقافي العربي الإفريقي للدراسات خلال الفترة 1991/1990 وقد تم الاتفاق على تخصيص الميزانية اللازمة لبدأ أعماله.

- إقامة المعرض الإفريقي العربي الدولي الأول (1990) وقد أوكل إلى لجنة عربية إفريقية مشتركة للقيام بالإجراءات اللازمة لتسيير وتنظيم أعمال المعرض المذكور.

- اكتمال إعداد الوثائق النهائية الخاصة بمشروع اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار العربي الإفريقي بعد عرضها على اجتماع لمجموعة خبراء عرب وافارقة متخصصين في هذه المجالات[1].

المطلب الثاني: الهيئات المالية والهيئات المساعدة الأخرى العاملة في التعاون الإفريقي العربي

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهيئات المالية العامة في التعاون الإفريقي العربي في فرع أول، وفي الفرع الثاني سنتطرق إلى الأجهزة الأخرى للتعاون الإفريقي العربي[2].

الفرع الأول: الهيئات المالية العاملة في التعاون الإفريقي العربي

إضافة إلى الصناديق الوطنية العربية العاملة في مجال التعاون العربي الإفريقي مثل الصناديق الوطنية السعودية والكويتية والقطرية والإمارتية وغيرها، وهي تنشط أساسا في إطار التعاون الثنائي بين الدول العربية والدول الإفريقية يخرج مجال هذا البحث، لأن بحثنا يتعلق بالتعاون الجماعي العربي الإفريقي. هناك مؤسسات وبنوك مالية جماعية عديدة تعمل في ميدان التعاون الإفريقي العربي، ولكن لضيق المجال نركز على أهمها والمتمثلة في:

أولا: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بمقتضى قرار من مؤتمر القمة واتخذ 1975 العربي السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973 وإتخذ من

(1) للتوضيح أكثر مصطفى العبد الله الكفري ,الحوار المتمدن، المحور الإدارة والاقتصاد العدد931 بتاريخ 2004/8/20. (مسيرة التعاون الإفريقيا لعربي) http //www. ahewar. org/debat/show. art. asp/aid22231. 01/01/2001 ;

(2) *http: //www. assecaa. org/images/WorkPapers/frenchworkpapers/morocco /workpaperFrenchmoroc1. pdf* 30 nov. 2012. . . Ière Partie: les défis liés à la **coopération afro-arabe**: « les contraintes. . . d' **institutions** financières chargées de soutenir la **coopération**. . .
Vu. le 29 decembre 2016 a 17h 15 mn .

الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا له. المصرف العربي مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة عربية عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية انشائه في 18 فبراير 1974. يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية والعربية وتجسيد تضامن عربي إفريقي قائم على أسس من المساواة والصداقة ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عهد إلى المصرف بالمهام التالية[1] :

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصاية في الدول الإفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا.

ثانيا: الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية

تم إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية في عام 1974 بقرار من مؤتمر وزراء النفط العرب، اعتمده مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بمدينة الرباط بالمغرب. يهدف الصندوق إلى تقديم المعونة الفنية للدول الإفريقية من خلال إيفاد الخبراء، وتقديم المنح الدراسية والتدريبية في المجالات المختلفة. قام الصندوق منذ إنشائه بتقديم معونات فنية إلى 40 دول إفريقية وبلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم 3814 خبير كما قدم 1270 منحة دراسية تدريبية.

ثالثا: الصندوق الخاص الإفريقي العربي

يذكر أن هذا الصندوق مخصص لتأمين عمل الأجهزة المكلفة بتطبيق التعاون العربي الإفريقي وهو يغذى بنوعين من أنواع الدعم متكافئين في الحجم. أحدهما مستقطع من ميزانية منظمة الوحدة الافريقية، والآخر مستقطع من ميزانية جامعة الدول العربية. وهنالك مجال أيضا لورود بعض الإعانات الفردية من الدول الأعضاء بهاتين المنظمتين. ويدار بصورة مشتركة بواسطة الأمين العام لجامعة الدول

(1) *http: //www. badea. org/Afro-Arab-Cooperation_fr. htm* La coopération afro-arabe .Vu le 29 decembre 2016 a 17h.

العربية، والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، وتحت سلطة ومسؤولية لجنة التنسيق، التي يتعين عليها تقديم تقرير حوله إلى اللجنة الدائمة[1].

كما يمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية لهذا الصندوق الخاص، وتصادق على الصندوق الخاص اللجنة الدائمة ويسير من قبل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسؤولية لجنة التنسيق التي تقدم تقارير دورية ومنتظمة حول العملية للجنة الدائمة[2].

الفرع الثاني: الأجهزة الأخرى للتعاون الإفريقي العربي

أولا: لجنة التنسيق للتعاون العربي الإفريقي

تتألف من رئيسي الجانبين الإفريقي والعربي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومقرري مجموعات العمل المختلفة، وومهمة اللجنة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون العربي الإفريقي، والتنسيق بين مجموعات العمل المختلفة، أي تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من ناحية، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب، والتي تتطلب قرارات عاجلة.

ثانيا: المحكمة العربية الإفريقية

نص عليها البند رقم 05 من وثيقة التعاون العربي الإفريقي تحت اسم "اللجنة الخاصة العربية الإفريقية للصلح والتحكيم،[3] تتلخص مهمتها في تقديم التفسير القانوني وحل النزاعات التي تطرأ أثناء مسيرة التعاون الإفريقي العربي، غير أنه من الناحية الواقعية لم يتم إنشاؤها أو تشكيلها لحد الساعة.

---

31 – د. علي قاضي الدخر، ترجمة: د. خالد محمد فرح، مرجع سابق. العربي، ص 140.

(2) - للتوضيح أكثر انظر، مجلة صامد الاقتصادي حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون الإفريقي العربي، وما بعدها، مرجع السابق. ص 107

(3) للشرح أكثر. راجع. د/ علي قضاي الدخر. مرجع سابق، ص139.

والتنظيم القانوني لهذه المحكمة، ومما تتكون ستخضع لتنظيم خاص يقوم به خبراء في الميدان تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) وجامعة الدول العربية.

ثالثا: مجموعات العمل واللجان المتخصصة

تهتم مجموعا العمل واللجان المتخصصة بالميادين التالية: التجارة، التعدين والصناعة الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، وتربية الحيوانات، الطاقة ومصادر المياه، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، التعاون المالي، التعليم الاجتماعي، الثقافي، الإعلامي، التعاون العلمي والتقني.

ويجوز للجنة الدائمة إنشاء مجموعات عمل أخرى تتكون كل لجنة ما أمكن من عدد متساو من الخبراء والأخصائيين من كلا الطرفين (الإفريقي العربي) ويسهر كل طرف ما أمكن على استمرار صلاحيات أعضاء فريقه، ويسمى كل طرف رئيس مجموعته ويعلم الطرف الآخر، كما يعين كل طرف مقررا، تستطيع لجنة العمل عند الاقتضاء أن تستشير أخصائيين ينتمون إلى قطاع عام أو قطاع خاص وفقا للحالة.

وتستطيع كل لجنة عمل أن تقدم اقتراحاتها الكاملة إلى الرئيسين خاصة فيا يتعلق باختيار طرق إنجاز المشاريع بناء على التعليمات التي تصدر إليها من قبل اللجنة الدائمة وتخضع اقتراحات لجنة العمل وتوصياتها لما تتخذه اللجنة الدائمة من قرارات بشأن الموضوع.

كما أن لكل لجنة عمل، بعد استشارة الرئيسين، أن تقرر تشكيل لجان متخصصة تهتم بعمل معين مما يدخل ضمن إطار صلاحياتها وتحدد لجان العمل هذه كل ضمن صلاحياتها مهمات اللجنة المتخصصة وإجراءات تنفيذ أعمال وقرارات هذه اللجان.

المطلب الثالث. تقييم دور هيئات التعاون الإفريقي العربي

المستخلص من هذه الدراسة أن هناك أهداف نبيلة يسعى لها كل من الأفارقة والعرب لتحقيق التنمية المستدامة والخروج من مخالب التخلف، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يتوصل الطرف الإفريقي والطرف العربي إلى الاتفاق على

وسائل وميكانزمات هامة لتحقيق هذه الغاية، إلا أنه من الناحية الواقعية توجد عدة عقبات عرقلت تحقيق هذه الأهداف، إذ أصبح للجنة الدائمة ولجنة التنسيق دور جزئي بسبب تشكيلهما المحدود (12) من كل جانب، ولجنة التنسيق من رئيس الجانبين والأمينين العامين، حيث أصبح لزاما الرجوع إلى هيئة عليا أشمل لإصدار أي قرار، وفي غياب الجهاز الأعلى المشترك أصبحت الهيئة العليا المعنية هي المجلس الوزاري الإفريقي من جهة ومجلس الجامعة العربية من ناحية أخرى، خاصة بعد توقف اجتماعات المجالس والمؤتمرات المشتركة إضافة إلى عدم اجتماع المؤتمر المنصوص عليه إلا أربع مرات منذ 1977 إلى يومنا[1]، أضف إلى ذلك أنه لم تقم لجنة التحكيم المنصوص عليها في وثائق القاهرة، لتحسم كثيرا مما قام من مشاكل للوساطة الجماعية بين أعضاء المجموعتين[2].

أما في ما يخص لجان العمل فكان الاتفاق يدور حول إنشاء 12 لجنة متخصصة ولكن واقعيا لم تظهر سوى 5 لجان لم تمض في عملها كثيرا حتى توقفت، ثم استبدلت هذه اللجان بلجان عمل مؤقتة منتقاة من الخبراء الأكفاء تقوم بعمل معين تكلف به عند الضرورة على أن تقدم تقاريرها للأمانتين، وليس للمصرف العربي لتقديمها إلى اللجنة الدائمة[3].

وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن الأجهزة المنشأة في وثائق القاهرة اصطدمت واقعيا بوجود أجهزة وهيئات مالية ثنائية وجماعية مقننة ومرسمه وفق قوانين داخلية محلية تعمل في إطار التعاون الإفريقي العربي، مما أثار فيما بعد

(1) نتيجة الصراعات العربية العربية، خاصة مواقف الدول العربية من حرب الخليج الأولى والثانية وتأثيرها على العلاقات العربية الإفريقية.

(2) - déclaration prog organ et méthode pour la coopération adoptes par la 1 conf (af ara).

- د/ حلمي الشعرواي، حول مسيرة التعاون الإفريقي العربي ودور مؤسساته الدائمة، المرجع السابق، ص72.

(3) - انظر تقرير الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، طرابلس 2، 4 أوت 1984.

خلافات بين اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي وهذه المؤسسات المالية العربية خاصة حول أساليب تطبيق التعاون الاقتصادي والمالي وتحديد الجهة صاحبة البت في تمويل مشاريع التنمية في أفريقيا[1].

كذلك فإن الواقع الحالي للتعاون المشترك العربي الإفريقي وبسبب ظهور العديد من السلبيات في هذا التعاون، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث شابت العلاقات في هذه الحقبة أزمات ثقة وشكوك متبادلة في نوايا كل طرف تجاه الآخر إبتداءا بآثار ونتائج اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية (اتفاقية كامب ديفيد وإنقسام العرب حولها، لقضية تمويل هياكل التعاون العربي الإفريقي بين دول الخليج وبقية الدول العربية، قضية دارفور، ثم أخيرا قضية الجمهورية العربية الصحراوية في مؤتمر مالابو في غينيا الإستوائية نوفمبر 2016)، وكان قد انتشر الإرتباك والتشتت في علاقات النظام العربي وأمتد ذلك إلى تفاعلات النظامين العربي والإفريقي مما أدى إلى توقف اللجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي مابين عام 1978 وإلى عام 1982.

ومع بداية التسعينات وفي ظل النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية وما أرتبط به من أتساع دور الدول المانحة الأوروبية والأمريكية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم العديد من اقتصاديات الدول الإفريقية، إنعكست تلك الظروف في مجملها سلبا على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الإفريقية، مما دفع العديد من تلك الدول إلى التشكيك في أهداف التعاون وفي مدى مصداقيته ومدى حماس الجانب العربي للتعاون مع الدول الإفريقية.

وقد أدت تلك الظروف إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الإفريقي وأنعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون وآلياته وعلى مدى إنتظامها، حيث

(1) - للتوضيح أكثر انظر د/ عبد المالك عودة: تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي. المستقبل العربي: ص96-97.

اجتمعت اللجنة الدائمة في دورة عادية عام 1989 ولم تجتمع بعدها الا في أفريل 2001 بالجزائر.

غير أن الأعوام ألأولى من القرن الحادي والعشرين شهد تطورات إيجابية تبعث على الأمل في مستقبل التعاون العربي الإفريقي، حيث طرحت القمة العربية بعمان في مارس 2001 فكرة إحياء التعاون الإفريقي العربي. كما عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي دورتها الثانية عشر في الجزائر في أفريل 2001 بعد إنقطاع إستمر أكثر من عشر سنوات. وأصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانا يعكس مدى حرص الجانبين العربي والإفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة، والإرتقاء بمستوى العمل العربي الإفريقي المشترك

ولكن رغم هذه السلبيات والنقائص والتصادمات في بعض الأحيان بين الجانبين الإفريقي والعربي، يجب الاعتراف بأن المؤتمر الإفريقي العربي المشترك أفرز قرارات هامة بإنشاء ميكانيزمات للتنسيق بين جهود الدول الإفريقية والعربية في مختلف الميادين الزراعية والصناعية لتقوية التعاون، وبذلك وضع أساس تنظيم صرح شامل من أجل تنفيذ برنامج عمل طموح بين الدول العربية والإفريقية، خاصة إذا تداركنا حضور الستين ممثل للدول العربية والإفريقية في ذلك المؤتمر التاريخي الذي كان في واقع الأمر اتحاد كتلة من أعظم الكتل الدولية المصدرة للنفط والمواد الأولية الأخرى، فقد كان من البديهي أن برنامج العمل الذي تبنته عندئذ - في صورة ما إذا نفذ - ستكون له آثار تاريخية خطيرة وكبيرة ليس فقط في حياة العرب والأفارقة بل في مسار العلاقات الدولية عامة ولاسيما تطور العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية في العالم[1].

(1) - مدكر الرحيم الطيب، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، (التعاون العربي الإفريقي جذوره، أبعاده- مشكلاته-، دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت 1983، ص 118.

الخاتمة:

يستنتج مما سبق أن الدول العربية تدعم بقوة أطروحة التكامل مع الدول الإفريقية لأن مصالحها تفرض تنمية التعاون بينهما، كما تعمل الدول العربية على جعل الدول الإفريقية شركاء اقتصاديين حقيقيين لا مجرد مستقبلي لرؤوس الأموال.

لذلك فإن الدول الإفريقية والعربية تحاول مستقبلا، وانطلاقا من فكرة الاعتماد الجماعي على الذات، أن تعمل على تنمية قدراتها في إطار التكامل الجهوي لتحقيق أهدافها[1] الاقتصادية والاجتماعية، لأن ما تفتقر إليه أفريقيا اليوم ليس العون، وإنما الاستثمارات والتجارة وهذا ما كان يريده العرب.

مع التذكير أنه يمكن قيام تعاون ثلاثي بين دول الجنوب دون تدخل دول الشمال، وذلك عن طريق استبدال الدول الأوروبية بالاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتوفرة لدى الدول الأكثر تقدما في العالم الثالث مثل الهند وكوريا الجنوبية، والصين والبرازيل وغيرهم، الذين حققوا تطورا تكنولوجيا رغم العراقيل التي تعرضت لها تجارتهم خاصة من قبل بريطانيا وفرنسا[2].

وحتى يتحقق ميدانيا ويتنمى التعاون الإفريقي العربي المعاصر، يجب تحديد بادئ ذي بدء دور مؤسساته المالية والتقنية تحديدا دقيقا وفعالا، عن طريق وضع مكانيزمات وبرنامج عمل مشترك، يأخذ بعين الاعتبار واقع أنظمة التجارة الخارجية للأقطار العربية والإفريقية بهدف وضع اتفاقات جماعية لإزالت الحواجز الحمائية، وإرساء قواعد قانونية تجسد المعاملة التفضيلية في التجارة وفي حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية والدول الإفريقية.

(1) - انظر قرارات الجمعية العام للأمم المتحدة، خاصة المتعلقة منها بالعشرية الثالثة للأمم المتحدة للتنمية، الفقرة 09 كمنها تنص: "تقع الدول النامية مسؤولية تنمية ذاتها بنفسها".

(2) - W. Arthur Lewis l'ordre économique internationale (fondements et évolution) economica 1980 ،P 112/ 113.

كما يجب العمل على خلق وإنشاء شركات عامة ومختلطة إفريقية عربية في ميادين القطاعات الإنتاجية الكبيرة التي تترك مفعولها في الأوساط الشعبية كالتعدين والتنقيب وبناء السدود الكبيرة.

- إنشاء مكاتب دراسات إفريقيا عربية تقوم بدراسة المشاريع المشتركة الإفريقية العربية وفقا لظروفها الخاصة، كما يجب العمل على تسهيل عمليات التصدير والاستيراد بين الأقطار الإفريقية والعربية. إضافة إلى تدعيم العمل الميداني بين المجتمع المدني الإفريقي ونظيره العربي في مختلف الميادين مما له من آثار على التقارب الإفريقي العربي.

المراجع:

- د/ أمين أسبر. أفريقيا والعرب، طبعة أولى، دار الحقائق. بيروت. 1980.
- د/ بطرس بطرس غالي. العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو مصرية، 1974. القاهرة.
- د/ علي قضاي الدخر. ترجمة الدكتور. خالد محمد فرح. الأطر المؤسسية للتعاون العربي الإفريقي (مقارنة قانونية) طبعة أولى. مكتبة مدبولي القاهرة 2008.
- د/ صالح أبوبكر علي أحمد. العلاقات العربية الإفريقية بين الماضي والحاضر. دراسة متعددة الأبعاد. دار النهضة العربية. القاهرة. 2006.
- د/ يحي حلمي رجب. الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة ألأفريقية (دراسة قانونية سياسية) درا الفكر العربي، القاهرة 1976.
- د/ يوسف الحسن، التعاون العربي الإفريقي، دار الوحدة. بيروت. 1982.
- د / رجاء عبد الرسول. رؤية مستقبلية للتعاون العربي ألإفريقي، مجلة السياسة الدولية، عدد 80، أبريل 1985.
- د/ حلمي الشعراوي. حول مسيرة التعاون العربي الإفريقي ودور مؤسساته الدائمة. **المستقبل العربي** العدد 53 جويلية 1983. مركز دراسات الوحدة العربية. القاهرة.

- د / عبد المالك عودة، تقويم تجربة التعاون العربي الإفريقي، المستقبل العربي، العدد 53، جويلية 1983، مركز دراسات الوحدة العربية. القاهرة.
- د / مدكر الرحيم الطيب. العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، (التعاون العربي الإفريقي جذوره، أبعاده، مشكلاته)، دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت 1983.
- مصطفى العبد الله الكفري ,الحوار المتمدن، المحور الإدارة والاقتصاد العدد 931 بتاريخ 2004/8/20. (مسيرة التعاون الإفريقي العربي).

//www. ahewar. org/debat/show. art. asp/aid22231. 01/01/2001; http;

- مجلة صامد الاقتصادي: (عدد 30 أبريل 1986) تقرير حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون العربي الإفريقي، إعداد المصرف العربي الإفريقي للتنمية.
- د / راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية. جريدة المعرفة اليوم 03 أكتوبر 2009.
- جريدة الأخبار البوابة نيوز. السبت 19 نوفمبر 2016. الساعة00. 13.

باللغة الفرنسية:

- D/ Azzouz Kerdoun: la coopération arabo africaine. dimension et perspectives. OPU Alger 1987.
- Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adoptes par premier conférence afro arabe (déclaration et programme d'action) le Caire Mars 1977.
- Déclaration programme organisation et méthode pour la coopération adaptes par la premier conférence afro- arabe au sommet du carie 7-9 mars 1977, ANNEXE N 1 (les relations Historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de anos jours ،p 169 -181 UNESCO.
Voix de la Russie -02-11-2009-http. Ruvr/ ru/ main/php /. Ing /18/10/2009 - coopération afro- arabe: 13session de la commission a tripoli. 11/10/2009. 36215: html
- W. Arthur Lewis l'ordre économique internationale (fondements et évolution)
economica 1980.
http: //www. assecaa. org/images/WorkPapers /frenchworkpapers /morocco /workpaperFrenchmoroc1. pdf 30 Nov. 2012... Ière Partie:

les défis liés à la coopération afro-arabe : «les contraintes...d'institutions financières chargées de soutenir la coopération... Vu. le 29 décembre 2016 a 17h 15 mn.
http: //www. badea. org/Afro-Arab-Cooperation_fr. htm La coopération afro-arabe.Vu le 29 décembre 2016 a 17h.